

المانحون يبدون تخوفهم من دعم ينمي مراكز الفساد في ظل هروب السلطة من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة اليمن والمؤتمرات الدولية.. التأكيد على الإصلاح السياسي بدلا عن الدعم المالي

يحيى اليناعي | إذا كان من جديد في مؤتمر الرياض ولندن اللذين انعقدتا في زمنيين متقاربين من أجل اليمن، فإن لهجة ومضمون خطاب المانحين الدوليين والخليجيين هو الجديد هذه المرة.



دون تحول اليمن إلى أفغانستان أخرى، ومع أن البيان لم يشر لأية تفاصيل بشأن هذه الإصلاحات، لكنه أكد على ضرورة أن تكون عاجلة، وقد بدأت الحكومة اليمنية بتنفيذ ما يظهر بأنه الأيسر من الإصلاحات التي التزمت بها في مؤتمر لندن» رفع الدعم عن المشتقات النفطية» وتجاهلت الإصلاحات السياسية التي تضع اليمن على مك العجز عن الوفاء بالتزاماته أمام المجتمع الدولي.

لقد بات المجتمع الدولي والأشقاء الخليجيون أكثر إدراكا من أي وقت مضى بالعلل التي أنتجت كل هذه الأزمات في اليمن، ولم يعد مجديا اليوم أن نتعامل معهم بالتضليل والمراوغة، والظهور بمظهر زائف، إذ أن كل شيء أصبح مكشوفاً، والحقائق تبدو عارية أمام الجميع في الخارج كما في الداخل.

أو المصالح الذاتية الضاربة، أو الخلافات القبلية الحادة، والتكتلات المتصارعة.. إذا حدث هذا فإن اليمن سيعرف طريق الخير والفلاح، كما أنه سيكون قادرا بعد ذلك على تصميم خطته وبرامجه، سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الأمنية على أسس سليمة بالقضاء على بؤر الفساد، وقريبا من استثمار المال العام وأي مساعدات خارجية استثمارا صحيحا وإنفاقها بصورة متوازنة على كل مدينة وقرية في الشمال والجنوب وفي الشرق والغرب على قدم المساواة، وبما لا يدع مجالاً للشكوى أو الشعور بالتهميش أو التجاهل والإهمال..

مؤتمر لندن هو الآخر أزم في بيانه الختامي الحكومة اليمنية بإجراءات عاجلة وملموسة للإصلاح السياسي والاقتصادي، كضرورة ملحة لإنقاذ الدولة من الفشل، والحيولة

فبينما تصر السلطة في بلادنا على أن مشكلة اليمن تكمن في التدهور الاقتصادي وقلّة ذات اليد، وبالتالي فإن الحل هو المزيد من الدعم المالي، يصير المانحون هذه المرة بأن أزمة اليمن هي في الخلل الذي يعترى بنية النظام السياسي القائم.

ولنا أن نقرأ ما كتبه صحيفة «الرياض» الرسمية السعودية قبل يوم واحد من مؤتمر الرياض ردا على رئيس الوزراء مجور، وبلهجة غير معهودة من ذي قبل، إننا نعتقد أن الـ(40) مليار دولار التي طالب بها رئيس الوزراء اليمني في اجتماع لندن، لن تكون كافية لحل مشاكل اليمن في حالة تحقيقها، وإنما الذي يحل أزمتها وتدهور الأوضاع المختلفة فيه هو: إعادة بناء تحالفاته الداخلية على أسس وطنية بعيدا عن التوجهات الفكرية المتعارضة

صندوق السلام يتحدث عمليات تفتيش للتحقق من وصول المساعدات للمشروعات المعنية البيروقراطية وانعدام الشفافية تقلص المساعدات

اليمن أو يمد في عمر النظام القائم، خصوصا في حال استمراره فيما تعدد محاولات للهروب من تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وترى تلك المصادر أن من بين العقبات التي تواجه عملية تقديم المساعدات لليمن هي البيروقراطية الحكومية الفاسدة. وتشير إلى التعهدات السابقة في مؤتمر المانحين بلندن عام 2006م والتي لم ينفق منها إلا الجزء اليسير بسبب ما تعتبره الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالحكومة اليمنية، وتقول إن زيادة الأموال لليمن ليست الرد المناسب على القاعدة في المستقبل الفوري، مشيرة على سبيل المثال إلى عجز الحكومة اليمنية عن إيصال نحو «12» مليون دولار مخصصة لمحافظة الجوف بسبب أنه لا يوجد فيها وسطاء يعتمد عليهم لتوزيع المعونات المالية على من يحتاجونها.

على المستوى المحلي انتقد خبراء يمنيون فشل الحكومة في استيعاب 80% من التمويل الخارجي، وطالبوا بتنفيذ مباشر لمشاريعهم في اليمن، وأوصى المشاركون في الحلقة النقاشية الخاصة بـ «شروط استيعاب وتوظيف التمويل الخارجي لخطط التنمية في اليمن» بإنشاء وحدات تنفيذية في المؤسسات لإدارة المشاريع بشرط الكفاءة والشفافية والنزاهة في تعيين المسؤولين عنها، أو فتح مكاتب مباشرة للمانحين للتنفيذ المباشر وإدارة التمويلات وفق دراسات أولويات واحتياجات التنمية في اليمن.

وأكد المشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمتها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، على ضرورة الإسراع في الإصلاح الشامل، كمدخل لإصلاح الإدارة العامة وتجفيف منابع الفساد، والحد من العبث في إدارة موارد الدولة الداخلية، وعدم القدرة على استيعاب التمويلات الخارجية.

وانتقدوا فشل الحكومة في استيعاب التمويل الخارجي الذي خصصته الدول المانحة لليمن خلال الخطة الخمسية الثالثة 2006-2010م، حيث لم تتجاوز نسبة التخصيصات 20%.

وقال الدكتور محمد الأفندي رئيس المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية إن المعالجات السريعة في ظل غياب الإصلاح الشامل لن يحقق هدفه، مشيرا إلى أن على الدول المانحة أن تنشئ مكاتب وإدارات للقروض وفق دراسات تراعي احتياجات وأولويات الشأن اليمني.

وأوضح بأن الحل العاجل لاستيعاب التمويل الخارجي في الأجل القصير لإنشاء وحدات تنفيذية في المؤسسات وفق شروط صارمة تضمن الشفافية والكفاءة في اختيار القائمين عليها. أو مكاتب للمانحين للتنفيذ المباشر.

أما على المدى الطويل فيؤكد الدكتور الأفندي على ضرورة الإصلاح الشامل، كمدخل إلى أي إصلاح حقيقي في البلد.

تتظر السلطة لكل مؤتمر دولي يُعقد بشأن اليمن وكأنه فرصة مواتية للحصول على المزيد من المعونات والمساعدات المالية، لكن أمراً لم يكن في حساباتها استجد مؤخراً، فقد بدت الدول المانحة أكثر ريبية وتوجساً في تقديمها للمساعدات، وشككت أكثر من مرة في انعدام الشفافية لدى الحكومة اليمنية في إنفاق تلك المساعدات..

فقد صرح مسئول أميركي أن وزيرة الخارجية كلينتون تحدثت في مؤتمر لندن قائلة «عندما نتحدث عن شروط تنمية المساعدة، نفكر في أولوية الشفافية والنتائج، والعمل لكي يذهب المال فعلا إلى أيدي الشعب اليمني وأن لا يتم اختلاسها» وأن كلينتون تمسكت بشروط «الشفافية» قبل دفع المساعدات بهدف «التأكد من وصول المساعدات فعلا إلى الشعب اليمني والأيتم اختلاسها».

أما المتحدث باسم الخارجية البريطانية «باري مارستن» فقال «أن مؤتمر المانحين الذي عقد بدعوة بريطانية في لندن عام 2006م وقدم تعهدات بـ5 مليارات دولار لمساعدة اليمن، لم يتم إنفاق الجزء الأكبر من هذه التعهدات بسبب أن اليمن لم يكن لديه قدرة استيعاب لهذه الأموال في مشاريع يستفيد منها المواطن اليمني العادي» فيما يقول دبلوماسيون غربيون إن البيروقراطية وعدم شفافية العطاءات ساهما في تعثر المساعدات، وقد نقلت وسائل الإعلام قبل نحو أسبوعين عن دبلوماسي غربي في العاصمة صنعاء قوله «هذه المرة نحتاج آلية لضمان أن يوجه المال لمشروعات وأن تنفذ إصلاحات اقتصادية لخفض الاعتماد على المعونات الأجنبية بشكل تدريجي».

بولين بيكر رئيسة صندوق السلام ومقره واشنطن هي الأخرى أبدت توجسها بعد مؤتمر لندن من التلاعب بالمساعدات الدولية، لأن النظام المبهم في اليمن يمثل مشكلة للمانحين ولكنها أشارت لوجود حكومة في البلاد يجري التعامل معها على عكس الصومال، وألمحت إلى أن المانحين قد يجرون عمليات تفتيش للتحقق من وصول المعونات الأجنبية للمشروعات المعنية، وقالت «البديل الآخر ألا تنفذ هذه المشروعات من خلال الحكومة بل عن طريق القطاع الخاص أو المنظمات الأهلية»..

وفي إثارة هذه المخاوف والشكوك، لاحظت مصادر صحفية سعودية أنه «إذا كان غياب الشفافية والحاجة إلى الإصلاحات السياسية الداخلية قد ساهم في منع الدول المانحة من تقديم المساعدات في السابق، فإن هذه الدول لم تظهر جدية كافية تقنع الحكومة اليمنية بضرورة تطبيق نقاط البرامج الإصلاحية التي وعدت بها، ولذلك بقي الوضع يزداد سوءاً، واستمر المواطن اليمني العادي يدفع فاتورة الفساد والفقر والجهل حتى وصل الوضع إلى ما هو عليه»..

وتخشى المصادر من دعم ينمي مراكز الفساد في

اليمن تخسر ملايين الدولارات من المعونات تساؤل التمويل الخارجي جراء انعدام الثقة بالحكومة

خسرت اليمن الكثير من التمويل والمساعدات الخارجية جراء غياب الشفافية والتلاعب بتلك المساعدات، فقد كانت الحكومة قبل مؤتمر الدول المانحة تمنى نفسها بالحصول على 47 مليار دولار قدرتها بداية، ثم خفضت إلى 10 مليار ولكنها لم تتل سوى 4.7 مليار دولار ومرتبطة بالعديد من الشروط وأهمها: الشفافية في إنفاق تلك الأموال وبإشراف مباشر من الجهات المانحة، وتوجيه الإنفاق في تأسيس وتطوير مشاريع البنية التحتية لليمن، والالتزام بالشفافية في إعلان الحجم الحقيقي لإيراداتها العامة وإعادة النظر في توزيعها وتركيزها على المشاريع الإنتاجية، والالتزام بتحسين سياساتها في مجالات الديمقراطية والحريات السياسية والصحية والثقافية وفقا للمعايير العلمية المتعارف عليها.

كما أن البنك الدولي أعلن خلال عام 2005م عن تقليص دعمه لليمن من 420 مليون دولار عام 2002 إلى 280 مليون دولار عام 2005م بحجة ما أسماه «غياب الشفافية وانتشار الفساد»، ومن جهته، علق صندوق النقد الدولي مبلغ 300 مليون دولار منذ عام 2002م كانت مخصصة لليمن بحجة أن صنعاء لم تستكمل سياسات الإصلاحات المالية والاقتصادية التي بدأتها الحكومة اليمنية سنة 1995، بيد أنها لم تسر بالوتيرة التي أرادها الصندوق بسبب ما يعتبره البُطء في تطبيق تعليماته.

وخلال زيارة قام بها الأمين العام السابق لدول مجلس التعاون الخليجي السيد عبد الرحمن العطية مؤخرا بغية بحث سبل تأهيل اليمن للاندماج باقتصاديات دول الخليج، ظلت إشكالية الفساد تفرض نفسها بقوة رغم عدم وضوح موقف دول مجلس التعاون الخليجي منها، وعندما طرحت الحكومة اليمنية مشروعا لتأهيل اليمن بغلاف مالي قدره مبلغ 48 مليار دولار يوفر اليمن منها حوالي 64%، فيما توفر بلدان الخليج الجزء المتبقي، حسب ما أعلنه وزير الخارجية اليمنية الدكتور أبو بكر القربي، أطل كابوس الفساد برأسه على ذلك المشروع، وقيل أن السير في تنفيذه مرهون بمدى ما ستخذه حكومة صنعاء من خطوات لمحاربة هذه الظاهرة.

دعم مشوب بالحذر والتوجس

لا يختلف اثنان حول عدد من الحقائق منها غياب الإدارة الكفؤة لموارد البلاد ووجود هدر كبير لهذه الموارد رغم شحتها وأن الفساد يلتهم جزءاً كبيراً من الموارد المالية للبلاد ويحرمها من كثير، ولقد جاء مؤتمر المانحين ليكشف عن مرحلة جديدة من مراحل الأزمة الاقتصادية للبلاد وهي مرحلة الانكشاف للأوضاع الاقتصادية والتي تنذر بكارثة حقيقية.

وفي ظل سياسة تحقيق الممكن تقدمت الحكومة اليمنية إلى المانحين ببرنامجه الاستثماري في إطار الخطة الخمسية الثالثة (2006-2010) وحددت الاستثمارات المطلوبة بنحو (48) مليار دولار وقدرت حجم الفجوة التمويلية في بداية الأمر بنحو 17 مليار دولار، وانخفض مبلغ العجز تدريجياً إلى أن انتهى مؤتمر المانحين بلندن إلى تقديم (4.7) مليار دولار لليمن لسد العجز في تمويل المشروعات الاستثمارية العامة خلال الأربع سنوات المتبقية من فترة الخطة (2007-2010) مع بقاء آلية التنفيذ موضع اختلاف وحتى هذا التاريخ كما يشترط المانحون مزيداً من الإصلاحات التي يتطلب من الحكومة اليمنية تنفيذها وفي مقدمة تلك الإصلاحات تحقيق الحكم الرشيد ومكافحة الفساد وتحسين بيئة الاستثمار وتحقيق الشفافية في إدارة الموارد النفطية وغيرها من الإصلاحات والتي يعني عدم تنفيذها أن جزءاً مهماً من المبالغ التي وعدت بها اليمن لن تأتي.

وبدون شك فإن آفاق الشراكة الإقليمية هي أحد الخيارات الاستراتيجية التي تحتاجها اليمن والاقتصاد اليمني يجب أن يحظى بالدور المناسب في إطار الشراكة المؤلمة مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة على صعيد استقبال الاستثمارات الخليجية في اليمن وتصدير العمالة اليمنية إلى أسواق العمل الخليجية، وما تبديه الحكومة من تفاؤل مفرط حول آفاق الشراكة لا نجد له رصيذاً مكافئاً من السياسات والأداءات الحكومية الايجابية الداعمة لهذا التوجه، وإنما من خلال إحداث تحولات جوهرية تهيئ الاقتصاد اليمني للاندماج باقتصاديات الخليجية التي تتسم بقدرة تنافسية عالية مقارنة بالاقتصاد اليمني الذي يتسم بالضعف والهشاشة.